ما هو مصير الاتفاقيات الاقتصادية بين آل سعود وتركيا؟

التغيير

أكد الخبير الاقتصادي السعودي، غسان بادكوك، أن العلاقات الاقتصادية بين المملكة وتركيا تضررت نتيجة تخوفات رأس المال من التوترات السياسية بين البلدين، لكنها لم تتوقف.

ونقلت وكالة "سبوتنيك" الروسية عن بادكوك قوله، السبت، إن التجارة تتأثر بشكل كبير بالعلاقات السياسية وبشكل سريع، أما الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين، فلا أعتقد أن يطغى عليها أي تغييرات؛ نظرا لأن العلاقات السياسية بين آل سعود وأنقرة ما زالت جارية، ولم يصل الطرفان إلى مرحلة القطيعة.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن رأس المال جبان، وطبيعي أن تنخفض الاستثمارات المتبادلة بين السعودية وتركيا من قبل كلا المستثمرين السعوديين في تركيا أو الأتراك في السعودية، على ضوء توتر العلاقات بين الجانبين في الآونة الأخيرة، حيث تتطلع الاستثمارات دائما إلى ظروف سياسية مستقرة.

وأوضح بادكوك أن الكثيرين يتابعون الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ودول الاتحاد الأوروبي وبعض دول أمريكا اللاتينية على الجانب الآخر، وبطبيعة الحال تأثرت حجم التبادلات التجارية بين هذه الأطراف والولايات المتحدة وتصاعدت الرسوم، وشاهدنا تأثر الاقتصاد العالمي بشكل سلبي في ضوء التطورات الأخيرة.

وكانت العلاقات الاقتصادية بين نظام آل سعود التركية قد شهدت نموا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، التي سبقت الأزمة الخليجية، ومقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بتركيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2016 إلى 22 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 5 مليارات دولار أمريكي، إلا أن الأحداث الأخيرة قد تعصف بطموحات الجانبين بعد تأزم العلاقات السياسية، وعدم ظهور انفراجة في الأزمة القطرية وقضية خاشقجي، مع حملات التصعيد الإعلامي.